

لبنان في السياسة الأميركية

يشكو اللبنانيون ومعهم الفلسطينيون وسائر العرب ، من أن إسرائيل ما كانت لتستطيع ممارسة عدوانيتها المتهادية ضدهم لولا الغطاء السياسي الواسع الذي أغدقته عليها الإدارة الأميركية .

وقد تمّ ذلك عبر السنوات القليلة الماضية بصورة مباشرة من خلال الانحياز السافر لجانب إسرائيل في أحيان كثيرة كلما كانت قضايا لبنان أو فلسطين تطرح على هيئة الأمم المتحدة وسائر المحافل الدولية . وكانت الولايات المتحدة تذهب في بعض الحالات إلى حد استخدام حق النقض الذي تتمتع به في مجلس الأمن الدولي في وجه إجماع في الموقف من سائر الدول المشاركة لتعطيل مشروع قرار يدين إسرائيل في ممارستها .

وكان لإسرائيل مثل هذا الغطاء السياسي أيضاً بصورة غير مباشرة إذ أغضت الإدارة الأميركية أو صفحت عما قامت به إسرائيل من اعتداءات ، وإذا امتنعت عن ممارسة ما كانت تستطيع من ضغط من خلال ما تملك من وسائله في سبيل الحؤول دون وقوع اعتداء مرتقب أو في سبيل وضع حد لاعتداء يقع ، أو في أضعف الإيمان لإرغام إسرائيل على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة أو مجلس أمنها ، وما كان أكثر القرارات التي ضربت إسرائيل بها عرض الحائط .

وهكذا يبدو ، أقله من وجهة نظر اللبنانيين والفلسطينيين وسائر العرب ، أن السياسة الخارجية الأميركية قد خضعت لسطوة إسرائيل على نحو بات المرء يقف حياله حائراً لا يعرف أيها يحرك الآخر ، الكلب أم الذئب ، حسب الاستعارة المأثورة في التعبير الأميركي الدارج .

وقد قال جورج بول ، ناظر الخارجية المساعد سابقاً ، في هذا الصدد : « إن القادة الأميركيين يتعاملون مع إسرائيل وكأنها هي مستثناة من القواعد العامة . فما كان من أية حكومة أميركية منذ عام ١٩٥٦ - أي منذ عهد الرئيس ايزنهاور - أن أخضعت إسرائيل ، أو حتى هددت جدياً باخضاعها ، لأية اجراءات زجرية بسبب إخلالها بالتزاماتها»^(١) .

1 - George W. Ball, Error and Betrayal in Lebanon, P. 24.

هذا مع العلم أن إسرائيل تعهدت صراحة ورسمياً ، بموجب إتفاق التعاون الدفاعي الأميركي الإسرائيلي لعام ١٩٥٢ ، بأن تستخدم العتاد العسكري الذي تمدها به الولايات المتحدة « حصراً في المحافظة على أمنها الداخلي ، أو في الدفاع المشروع عن النفس ، أو في الدفاع عن الرقعة التي تشكل هي جزءاً منها أو المشاركة في تنفيذ اتفاقات أو تدابير أمنية جماعية في إطار الأمم المتحدة ، على أن لا تقوم بأي عمل عدواني » .

إلى ذلك ، فهناك قانونان أميركيان يمليان التقيد الدقيق بمثل هذه الموجبات ، أحدهما هو قانون تصدير السلاح والثاني هو قانون المساعدات الخارجية . وينص هذا الأخير على أن رئيس الجمهورية الأميركي ، كلما تبين له أن أحد المشتريين للسلاح الأميركي ، بموجب اتفاق المساعدة قد أدخل بشروط استخدام ذلك السلاح ، عليه أن يبلغ ذلك فوراً إلى الكونغرس . وعندما يتثبت رئيس الجمهورية من وقوع المخالفة ، أو عندما يثبت الكونغرس ذلك في قرار مشترك ، تغدو الدولة المخالفة غير مؤهلة لأية تسهيلات ائتمانية أو كفالات ، ولا لأية مبيعات نقدية أو حتى لأية تسليمات على مبيعات سابقة .

وهكذا ، حينما خرقت تركيا مثل هذا الالتزام في استخدامها عتاداً عسكرياً أميركياً في غزو قبرص خلال عام ١٩٧٤ ، لجأت الإدارة الأميركية إلى القانون الألف الذكر من أجل تعليق كل المساعدات العسكرية لتلك الدولة سحابة سنتين كاملتين . أما إسرائيل فتبقى بمنزلة الاستثناء الساطع والفريد . فبرغم كل ما ارتكبت من فجور وتجاوزات في لبنان ، مستخدمة أسلحة متطورة أميركية الصنع ، فإنها كانت دوماً تتمتع بحصانة عجيبة ضد أية أحكام قانونية .

كان من المفروض في الولايات المتحدة الأميركية ، وهي التي يبدو اسمها مرادفاً للقوة الهائلة والديمقراطية الحية ، أن تدير سياستها العالمية بروح فائقة من العدالة والإنصاف والموضوعية . ولو فعلت لكان العالم أجمع أكثر استقراراً اليوم وسعادة .

من الملاحظ ، وبنا للأسف ، أن الحكومات ، حتى في كنف نظام ديمقراطي فاعل مثل الذي تطبقه الولايات المتحدة الأميركية ، لا تحاسب في النتيجة بطبيعة الحال إلا على أداؤها الإجمالي إزاء مجموعة كبيرة من القضايا المتفرقة ، بما فيها من قضايا داخلية وخارجية . بيد أن القضايا الداخلية ، وكثير منها قد تكون جد محلية ، غالباً ما تكون هي الغالبة على اهتمامات الجمهور وشجونه ، فتكون تالياً هي الطاغية على منطلقات السياسيين وتوجهاتهم . لذا فإن قضية مثل قضية لبنان تبقى عرضة لأن تظهر في حيز ضئيل للغاية في نسيج الصورة السياسية للحكومة ولأن تكون بالتالي غير ذات وزن في مواقفها أو طروحاتها . وذلك بالطبع لسوء طالع أي بلد صغير مثل لبنان .

ولعل في كلام الرئيس جيمي كارتر بعض الدلالة على ذلك الواقع . ففي كتابه حول الشرق الأوسط ، والذي كتبه وهو خارج الحكم تحت عنوان « دم ابراهام » أثر جولة قام بها في المنطقة عام ١٩٨٣ ، قال الرئيس الأميركي السابق : « كان من المتعذر علي أن أتذكر إبان عهدي في الرئاسة ما كان في لبنان من انتفاءات وفئات

مختلفة . فطلبت من وكالة الاستخبارات المركزية أن تدرج ضمن العرص اليومي الذي اتلقاه منها ملخصاً وصفاً عن المجموعات السياسية والدينية وعن زعاماتهم القائمة وعن حجم كل تنظيم مسلح وفاعليته وعن علاقات كل هؤلاء مع الخارج وآخر تغيرات يمكن أن تكون قد طرأت على أوضاعهم ، وذلك على الأقل مرة في الأسبوع . بذلك فقط تمكنت من استيعاب ما كان يرد من أخبار عن ذلك البلد المضطرب «^(١) .

فلا غرو إذا كان تمرسنا بالواقع يمحطنا أحياناً كثيرة على التفكير بأن العالم المعاصر كان أكثر هناء واستقراراً مما هو عليه لولا مفارقة في مقاربة الدول لشؤونها الخارجية . ففيما يبدو أن الدول الصغيرة تنجح إلى طمر عثرات سياستها الداخلية أو طمسها تحت أكداس التحديات الخارجية أو بريق النجاحات الخارجية حقيقية كانت أو مصطنعة ، فإن هفوات الدول الكبرى ، وحتى خطاياها ، على صعيد السياسة الخارجية كثيراً ما تكون مغمورة ومحجوبة تحت سطح إنجازاتها أو همومها الداخلية .

ويصور الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر عجز الإدارة الأميركية حيال العصيان الإسرائيلي بصراحة ، لا بل براءة عجيبة إذ يقول :

« حتى قبل فوز مناحيم بيغن وحكومة الليكود في الانتخابات التي جرت في آيار ١٩٧٧ ، كان بعض المسيحيين الموارنة يحضون إسرائيل على دخول لبنان من أجل تدمير منظمة التحرير الفلسطينية واقتلاع السوريين . إلا أن الإستجابة لهذا الإغراء لم تتم حتى آذار ١٩٧٨ حين غزت إسرائيل لبنان انتقاماً لهجوم شنته المنظمة الفلسطينية على حافلة ملأى بمواطنيها ، وتقدمت بقواتها حتى نهر الليطاني ، واستخدمت القنابل العنقودية المبيدة للسكان فوق بيروت وسواها من التجمعات السكنية ، ففتكت بالمئات من المدنيين .

« وفي موقعي رئيساً اعتبرت هذا الهجوم الكاسح رد فعل متبادلاً على الهجوم الفلسطيني ، وتهديداً للسلام في المنطقة ، وربما جزءاً من خطة لإقامة حضور إسرائيلي دائم في جنوب لبنان . ثم إن هذا الاستخدام للأسلحة الأميركية ، بما في ذلك القنابل العنقودية ، شكل خرقاً للاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، والذي ينص على أن مثل هذه الأسلحة يمكن استخدامها حصراً في أغراض دفاعية لصد هجوم على إسرائيل .

« وبرغم القلق الذي أعربت عنه وبرغم احتجاج العالم أجمع ، بدا بيغن مصمماً على الاحتفاظ بقواته داخل لبنان لفترة غير محدودة وعلى ارتكاب مخالفة ثانية للقانون الأميركي بتسليم أسلحة أميركية ، بما فيها المدفعية والسيارات المصفحة ، لميليشيا لبنانية بقيادة سعد حداد . . . «^(٢) .

ولكن كارتر إزاء هذا الخرق للقانون الأميركي وللاتفاق المعقود مع إسرائيل ، لم يفعل شيئاً مما ينص عليه القانون في مثل تلك الحال . ولم يفسر لنا في كتابه سبب إحجامه .

2 - Jimmy Carter, The Blood of Abraham, P. 92.

3 - Carter, Ibid, P. 96.

ويلقي كارتر أضواء على ظروف الاجتياح الإسرائيلي الكبير في حزيران ١٩٨٢ ، فيظهر من كلامه مقدار ما يكتنف السياسة الأميركية حيال العدوانية الإسرائيلية من عجز أو تحبط . وذلك حيث يقول : « شعرت ، حتى بصفتي مواطناً عادياً ، بالقلق العميق عندما غزت اسرائيل لبنان في حزيران ، فأبلغت لتوّي هذا القلق إلى بعض القادة الإسرائيليين الذين شاركوا في محادثات كامب دايفيد ، ملفتاً إلى أن الهجوم يشكل خرقاً لتلك الاتفاقات . فجاء الرد المزعج من القدس يقول : لقد حصلنا على الضوء الأخضر من واشنطن .

« اتصلت بالبيت الأبيض لأبلغ القاضي وليام كلارك ، مستشار الرئيس ريغان للأمن القومي . فأكد لي أن البيت الأبيض غير متورط بأية موافقة . . . فأجبت أنه هناك مسؤولين كباراً آخرين خارج البيت الأبيض في واشنطن وأناي واثق جداً من مصدر معلوماتي في إسرائيل . . . » .

هل ينم هذا الكلام عن تواطؤ أم عجز أم تحبط في السياسة الأميركية حيال خرق واضح للقانون الأميركي وللاتفاق المعقود مع إسرائيل ؟ قد يكون كل ذلك معاً .

فهذا جورج بول يشهد بذلك في كتابه الذي يقرأ من عنوانه : « الخطأ والخذلان في لبنان » . فبعدها قدّم تحليلاً تفصيلياً مسهباً حول سياسة أميركا المائلة لإسرائيل ، مستقراً معانيها ومغازيها ومقوماً نتائجها وانعكاساتها . يوجز ماآخذ على تلك السياسة تحت عنوانين : أخطاء الولايات المتحدة ومغازيها . وقد أتى فيها أتى عليه من تعداد لأخطاء السياسة الأميركية ومغازيها في لبنان ما يلي :

- أخطأت الحكومة الأميركية في عدم التصريح بجلاء بأنها تعارض بقوة غزو إسرائيل للبنان ، فاكتمت بإصدار تحفظات فسرها الإسرائيليون على أنها ضوء أخضر .
- أخطأت الحكومة في أنها ، بعدما صوتت إلى جانب قرار مجلس الأمن القاضي بايقاف اسرائيل عدوانها والانسحاب بلا شروط إلى حدودها الدولية ، عادت فنقضت مشاريع قرارات في مجلس الأمن تتضمن زجراً لإسرائيل على عدم امثالها لقرار التوقف والانسحاب ، ثم لم تحرك سامناً إذا استمرت اسرائيل في اجتياحها ضاربة عرض الحائط بالموقف الدولي .
- أخطأت الحكومة إذ اكتفت بإصدار اعتراضات واهنة على مدى خمسة أسابيع متتالية فيما كان الجيش الإسرائيلي يستخدم العتاد الأميركي في تدمير بيروت الغربية على رؤوس أهلها . وهي لم تهدد بتطبيق التدابير الزاجرة التي تنص عليها القوانين الأميركية .
- أخطأت الحكومة الأميركية عندما اكتفت بتنديد خفيف باسرائيل إذ أطاحت هذه الأخيرة باتفاق وقف النار في منتصف أيلول ١٩٨٢ واقتحمت بيروت الغربية واحتلتها ، ولم تفعل الحكومة الأميركية شيئاً إذ لم تتجاوب إسرائيل مع مطالبها العودة إلى الخطوط المتفق عليها في ترتيبات وقف النار .
- أخطأت الحكومة الأميركية إذ افترضت أن حكومة الرئيس الجميل (التي كانت برئاسة الرئيس شفيق الوزان) تستطيع بسط سيطرتها الفعلية على كل لبنان . لا بل اخطأت إذ قرنت نفسها بحكم الأقلية الذي يتزعمه

الرئيس الجميل ولم تشترط لدعم حكمه أن يسعى لتوسيع قاعدته عن طريق اعطاء التنازلات اللازمة لسائر الفئات الدينية والإثنية في لبنان .

- أخطأت الحكومة الأميركية إذ بدلت مهمة قوات البحرية (المارينز) من حفظ للسلام إلى دعم نشط لحكم أقلية وسط حرب أهلية ، وهو ما لا شأن لأميركا به .
 - أخطأت الحكومة الأميركية في تبني إتفاق ١٧ أيار وما سبقه من محادثات فاستعدت أهل الجنوب بإحلال وجود إسرائيلي فيه ، وخالفت أبسط الأصول الدبلوماسية بالسعي للحصول على تنازلات لمصلحة إسرائيل على حساب السيادة اللبنانية ، وخاصمت الحكم السوري باشتراط انسحاب القوات السورية من غير التشاور أو التباحث معه .
 - أخطأت الحكومة الأميركية في التوقيع مع إسرائيل على اتفاق للتعاون الاستراتيجي فأغلقت في وجه سياستها ومبادراتها أبواباً عربية كثيرة .
 - خذلت الحكومة الأميركية العائلات الفلسطينية التي بقيت بعد مغادرة قادة منظمة التحرير وقواتها من بيروت وجوارها وذلك بسحب قوات البحرية الأميركية من الياسة اللبنانية قبل الأوان ومن غير إيجاد ترتيبات ملائمة تضمن سلامة الفلسطينيين المتبقين ، مع أنها كانت قد وعدت القادة الفلسطينيين بعمل كل ما يمكن في هذا السبيل .
- هكذا تترجح سياسة أميركا في لبنان بين الخطأ والخذلان . ولعل الحقيقة هي في ما قاله أحدهم . وهو أن ليست هناك سياسة أميركية في الشرق الأوسط ، وإنما هناك سياسة إسرائيلية .

بيروت في ١٩٨٦/١١/٥